بدأت الجلسة الصباحية الاولى بشهادات حية قدمتها أندريه غران، وكانت مكثفة لما شاهدته هذه السيدة الفرنسية وسجلته من ملاحظات عبر زيارتين قامت بهما للضفة الغربية وقطاع غزة في الشهور القليلة الماضية. بالاضافة الى عمق التحليل، والى طابع الشهادة الشخصية للملاحظات غران (وهو ما اعطى نكهة الصدق المؤثر)، يمكن التوقف حيال أمرين أكدتهما: أولهما، هو ما بيّنته من ان اهم ما لفت انتباهها واثر في نفسها خلال زيارتيها الاخيرتين للاراضي المحتلة هو الفرح البادي على وجوه الشبان الفلسطينيين وهم يناضلون ضد الاحتلال؛ واما الامر الثاني، فهو ما لاحظته من تزايد دور المستوطنين في القمع الذي يمارس ضد اهالي المناطق المحتلة ومشاركتهم المتصاعدة في الاحتلال نفسه.

الورقة الاولى قدمها نبيل عبدالفتاح، وكانت بعنوان « الانتفاضة والسياسة الاسرائيلية تجاه الضفة والقطاع». كان البحث شاملاً أراد فيه الباحث تغطية الجانب الاستراتيجي والسياسي لدولة اسرائيل في ما يتعلق بالصراع العربي ـ الاسرائيلي ككل. يعتبر عبدالفتاح ان القرار السياسي الاسرائيلي محكوم بعنصرين استراتيجيين: أولاهما « أزمة المياه» التي هي ـ حسب قوله ـ « تعبير عن خلل البنية الجغرافية العامة» لدولة اسرائيل. فأزمة المياه تشكل خلفية واضحة لعديد من الممارسات السياسية الاسرائيلية، مثل سياسة مصادرة المياه، والسعي الى احتلال مصادر المياه واستغلالها (٣٠ بالمئة من مصادر المياه في الضفة الغربية والقطاع تستغلها اسرائيل). ويستنتج عبدالفتاح ان العقود المقبلة هي عقود الحرب حول المياه، وذلك لأن ازمة المياه تزداد استفحالاً في دولة اسرائيل وتنجم عنها مشكلات لا شك في خطرها على كيان الدولة (مثل مشكلات الزراعة). اما العنصر الثاني، فهو « أزمة المهاجرين» أو أزمة الهجرة، أي الازمة الناجمة عن النقص المتزايد في مصادر الاستيطان. يسمي عبدالفتاح السياسة الاستيطانية لأسرائيل باسم «سياسة الضم الزاحف». وهي سياسة تعتمد على عنصري الهجرة والاستيطان، وكلاهما يعبران عن «موضوع الحوار الاستراتيجي بين الديمغرافيا والجغرافيا». وترتبط بسياسة «الضم الزاحف» سياسة بناء المستوطنات والشروط العامة والضرورية التي يسعى العقل الاستراتيجي الاسرائيلي الى توفيرها في المستوطنة (المكان المرتفع؛ مفارق الطرق؛ وسط السكان العرب). وأفاض عبدالفتاح في تحليل موقع الانتفاضة في المسار العام للصراع. وبيّن انها كسرت مسلّمات الاستراتيجية الاسرائيلية تجاه المناطق المحتلة في العام ١٩٦٧ في « احتلال ليبرالي» يقوم بتسريب وامتصاص عناصر الغضب الفلسطيني في الوقت عينه الذي يمارس الاحتلال سياسة «الضم الزاحف». وهي مسلّمات هدفت، من خلال الانتخابات البلدية التي نظمتها سلطات الاحتلال، الى خلق بديل محلي من منظمة التحرير الفلسطينية من بين عناصر وصفوف الزعامات التقليدية وبعض افراد الفئات الوسطى. لقد بددت الانتفاضة وهم «الاحتلال الليبرالي» وفشل سياسة امتصاص الغضب لدى المواطنين العرب وتوجيهه الوجهة التي تناسب اسرائيل.

اتجاهات النقاش الذي اعقب بحث عبدالفتاح تركزت، عملياً، حول نقطتين . الاولى عبر عنها بلال الحسن بخصوص ان غالبية الذين درسوا الانتفاضة تعاملوا معها وكأنها أمر ناجز، في حين انها، في حقيقتها، عملية متطورة، أي سيرورة، تتشكل في تغيرها، وتتكامل في هذا التغير. أما النقطة الثانية، فعبر عنها محمد مخلوف في ضرورة رؤية الانتفاضة من خلال ارتباطها بالوضع العربي العام، وبالتغيرات التي حدثت في طبيعة الصراع العربي ـ الاسرائيلي خلال السنوات الاخيرة. أما مازن البندك، فلفت الانتباه الى « أهمية دور العامل الفلسطيني (فلسطينيي الاراضي المحتلة العام ١٩٤٨) داخل اسرائيل ذاتها، والى ان هذا العامل سيصبح، مع الزمن، ورقة كبيرة جدا في الصراع ضد الصهيونية، وسيدخل تغييرات أو تعديلات ذات وزن غير قليل على الجوانب الاستراتيجية في هذا الصراع. وقد كشفت الانتفاضة حجم الدور الذي يلعبه عرب فلسطين المحتلة العام ١٩٤٨ في الكفاح ضد الصهيونية.

أما البحث في المحور الاول، فكان بعنوان «الحكم الذاتي من بيغن الى شامير» واعده د. عبدالعليم محمد. وهو بحث غني بمعلوماته التفصيلية والدقيقة عن مفهوم الحكم الذاتي في القانون الدولي وتطبيقاته في عدد من المناطق في العالم. بيّن محمد ان مفهوم الحكم الذاتي في القانون الدولي قصد به ان يطبق في المرحلة